مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٢

ايران في عصر ما بعد الشاه التحديات الداخلية والإصلاحات السياسية دراسة تحليلية

الباحث: حيدر فيصل راضي العارضي

جامعة الكوفة – كلية الهندسة– قسم الهندسة الكهربائية

البريد الإلكتروني Email : hayderf.hasnawi@uokufa.edu.iq

الكلمات المفتاحية: إيران، الإصلاحات، التحديات، عصر ما بعد الشاه، الثورة الإيرانية.

كيفية اقتباس البحث

العارضي ، حيدر فيصل راضي، ايران في عصر ما بعد الشاه التحديات الداخلية والإصلاحات السياسية دراسة تحليلية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٢.

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Iran in the Post-Shah Era: Internal Challenges and Political Reforms - An Analytical Study

Haidar Faisal Razi Al-Aaradi
University of Kufa - College of Engineering - Department of Electrical Engineering

Keywords : Iran, reforms, challenges, post-Shah era, Iranian Revolution.

How To Cite This Article
Al-Aaradi : Haidar Faisal Razi, Iran in the Post-Shah Era: Internal Challenges and Political Reforms - An Analytical Study, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2025,Volume:15,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The reasons behind the Iranian Islamic Revolution against Shah Mohammad Reza Pahlavi were numerous, ultimately leading to the overthrow of his regime and the beginning of a new era. This new ruling authority, represented by the Iranian Revolution and its leader Khomeini, followed by Khamenei, faced various internal challenges, primarily economic and social in nature. These challenges were accompanied by many difficulties due to external pressures, ranging from the onset of war with Iraq to Western pressures on the nascent state. However, on the other hand, the ruling authority in the post-Shah era worked to reform conditions according to political visions that reflected its Islamic Iranian character. Yet, these political reforms emerged only out of a genuine necessity to improve conditions and elevate the new Islamic Republic of Iran. The research concluded with the following results:

1.The emergence of a new era was the result of many accumulated mistakes by the Shah towards the Iranian people, who rejected their deteriorating reality and sought to establish a new one based on new principles embodied in the governing authority of the Guardianship of the Jurist.
2.The Islamic Republic of Iran managed to confront numerous significant and serious challenges it faced, both domestically and externally, albeit not completely.
3.The Islamic Republic of Iran succeeded in enduring and transforming into an effective and influential regional power.
4.The Islamic Republic of Iran established a distinctive political system that affirmed its Islamic identity as a valid religious and ideological method for establishing a governing political system.
5.The young Islamic Republic of Iran successfully reconciled between national and religious constants and the credibility of the slogans it raised on one hand, and the political and economic interests imposed by reality that cannot be neglected in light of regional and international facts and dynamics on the other.

ملخص:

تعددت الأسباب التي أدت لقيام الثورة الإسلامية الايرانية ضد الشاه محمد رضا بهلوي والتي أدت في النهاية لإسقاط حكمه وبداية عصر جديد وضع السلطة الحاكمة الجديدة المتمثلة بالثورة الايرانية ومرشدها الخميني ومن بعده الخامنائي أمام العديد من التحديات الداخلية تمثلت بمجملها بتحديات اقتصادية واجتماعية وقد رافق هذه التحديات العديد من الصعاب نتيجة الضغوط الخارجية من قيام حرب مع العراق إلى فرض الضغوط الغربية على الدولة الفتية إلا أنه من الناحية الأخرى عملت السلطة الحاكمة في عصر ما بعد الشاه على اصلاح الأوضاع وفق رؤى سياسية لها طبيعتها الإيرانية الاسلامية إلا أن هذه الإصلاحات السياسية لم تنشأ إلا بضرورة حقيقية لتحسين الأوضاع والارتقاء بالجمهورية الإيرانية الإسلامية الجديدة.**خلص البحث إلى النتيجة التالية:**

١.كان حاصل ظهور عصر جديد نتيجة العديد من الأخطاء المتراكمة من قبل الشاه اتجاه الشعب الإيراني الذي رفض واقعه المتردي وعمل على إقامة واقع جديد يتمثل بمبادئ جديدة تمثلت بالسلطة الحاكمة التي تحتويها ولاية الفقيه.

٢.تمكنت الجمهورية الإيرانية الإسلامية من مواجهة العديد من التحديات الكبيرة والخطيرة التي واجهتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وإن لم يكن ذلك بشكل كامل.

٣. تمكنت الجمهورية الإيرانية الإسلامية من البقاء والصمود، والتحول الى قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة.

٤.تمكنت الجمهورية الإيرانية الإسلامية من إقامة نظام سياسي متميز مؤكدة فيه الهوية الإسلامية بوصفها طريقة دينية عقائدية صالحة في إقامة نظام سياسي حاكم.

٥.نجحت الجمهورية الإيرانية الإسلامية الفتية في التوفيق بين الثوابت الوطنية والدينية ومصداقية الشعارات التي رفعتها من جهة، وبين المصالح السياسية والاقتصادية التي يفرض الواقع الاهتمام بها وعدم إهمالها في ظل حقائق ومعطيات إقليمية ودولية لا يحتمل انعزال وانكفاء أيًا من مكوناته من جهة أخرى.

أولاً- مقدمة:

عند بداية الحديث عن نشوء الجمهورية الإيرانية الإسلامية لا بد ان نتعرف على انها نشأة بعد قيام الثورة الإيرانية الإسلامية التي اسقطت الشاه محمد رضا بهلوي واسست قواعد حكم جديدة مبنية على أسس إسلامية بولاية الفقيه فيما عرف بعصر ما بعد الشاه، ولك تنشأ هذه الجمهورية الإسلامية الفتية ببساطة فقد اعترضتها العديد من التحديات الداخلية متمثلة في اغلبها بتحديات اقتصادية نتيجة عدم وضوح رؤية اقتصادية محددة ترافقها ضغوط وعقوبات خارجية خاصةً من قبل أمريكا، وأيضاً تحديات اجتماعية تمثلت بالبطالة والنمو السكاني المتزايد إضافة لما رافق الدولة الفتية من حرب استمرت ثماني أعوام خاضتها ضد العراق وقد كان لها الأثر الكبير في تراجع الاقتصاد ودخل الفرد، وعلى الرغم من هذه التحديات فقد رافق الثورة العديد من الإصلاحات السياسية المتمثلة بطبيعة السلطة الجديدة وتطلعاتها المستقبلية لإقامة دولة لها اثرها على محيطها فقد رافق قيام الثورة في ايران العديد من الأثار على الدول المحيطة بها وجعل لإيران وزنها الحقيقي في العالم حتى اليوم.

ثانياً- أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الجمهورية الإيرانية الإسلامية بوصفها جمهورية نشأت بإرادة شعبها في القرن الماضي وكان لها دور مهم في الساحة السياسية حتى يومنا، مما جعلها مصدر اهتمام للعديد من الباحثين لدراسة تاريخها.

فالأهمية في بحثنا تكمن في تسليط الضوء على أهم التحديات التي اعترضت الجمهورية الإيرانية الإسلامية منذ نشوئها وأيضاً عرض الإصلاحات السياسية التي اتخذتها ايران وأصبحت الطريق الأساسي الذي سارت عليه حتى اليوم.

ثالثاً- هدف البحث:

الوقوف على حقيقة ظهور الجمهورية الإيرانية الإسلامية وكيف سقط الشاه على يد الثورة الإسلامية الإيرانية وصولاً لأهم التحديات الداخلية التي اعترضت السلطة الجديدة وايضاً الإصلاحات السياسية التي قامت بها والتي كان للفقيه تأثير كبير عليها.

رابعاً- منهج البحث:

المنهج التاريخي – الوصفي التحليلي

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصف التحليلي الذي يقوم على جمع المادة التاريخية العلمية والعمل على نقدها وتحليلها ووصفها من اجل الوصول لاقرب حقيقة تاريخية متمثلة في أوضاع الجمهورية الإيرانية الإسلامية في عصر ما بعد الشاه واهم التحديات الداخلية التي واجهتها وأهم الإصلاحات السياسية التي قامت بها.

خامساً- حدود البحث:

الحدود الزمانية: منذ سنة ١٩٧٩م، حتى عام ٢٠٢٠م.

الحدود المكانية: إيران

المبحث الأول

قيام الثورة الإسلامية الايرانية وعصر ما بعد الشاه

في ظل حكم محمد رضا بهلوي لم تحظ القوى السياسية بالقبول الاجتماعي أو بالقاعدة الشعبية ، حيث تعتبر فترة الأربعة عشر عاماً الأولى لحكمه (١٩٤١-١٩٥٥) من أكثر الفترات توتراً في حياة إيران السياسية ، فوقعت تحت احتلال قوات الحلفاء ، وكان الشاه يدين بالولاء لهم لمساندتهم إياه للوصول إلى أريكة الحكم ، وفي هذه المدة ظهرت على الساحة السياسية في إيران مجموعة من الأحزاب السياسية، ولكي يحكم الشاه قبضته ، قام بتشكيل أحزاب شبه عسكرية ، وبث عناصرها داخل الجيش والمجتمع وكان يعني بذلك وقف نشاط المعارضة ودمج الموالين له في حزب واحد ، وقد أعلن الشاه في أحد أحاديثه التليفزيونية أن على شعبه الانضمام لعضوية هذا الحزب ، ومن يعارض ذلك عليه الخروج من إيران فبدأت بعض الشخصيات السياسية البارزة تنسلخ عنه ، وتعيد إنشاء أحزاب كانت موجودة من قبل، وعلى الفور أعلن الخميني فتواه بتحريم المشاركة في الحزب الذي دعا له الشاه والذي سمي بحزب (راستاخيز) لأنه يتعارض مع الإسلام ومصالح الشعب وبمخالفته للدستور وللموازين الدولية ، ولكن تم فرضه بأمر ملكي أرغم أفراد الشعب على الانضمام إليه كي يتفادوا مصيرهم المحتوم ، ولم يكتف الشاه بعدم تفعيل

النشاط السياسي داخل المجتمع من خلال الأحزاب المتنافسة ، بل كان يتبع سياسة " فرق تسد " وملء الإدارات الحكومية بعيونه ، وفرض الرقابة على المطبوعات بحيث لم يجرؤ شخص على نقد الشاه أو أحد المقربين منه(١).

وبالتأكيد كان الشاه مخطئاً حين ظن أن تكميم المعارضة سيكون له نتائج إيجابية ، وإن كان له نتائج إيجابية فكانت على المدى القريب ، فالحياة السياسية في أي مجتمع تقوم على المؤيد والمعارض حتى ينهض هذا المجتمع ، إلا أن الشاه لجأ للحل الأسهل والأسرع ، فبدلاً من التحاور مع المعارضة لفهم وادارك ما تعانيه إيران من مشكلات ومحاولة حلها ، لجأ إلى حل جميع الأحزاب وضمها في حزب واحد تابع له ، فكان لذلك نتائج سلبية على المدى البعيد(٢).

لقد كانت سياسة التغريب القوية التي انتهجها الشاه على الرغم من تعارضها مع الثقافة الشعبية، وعلاقاته الوطيدة مع إسرائيل واعتماده على القوى الغربية (الولايات المتحدة)، فضلا عن فشله في استقطاب المتعاطفين والأتباع من القيادات الدينية الشيعية المؤيدين للحملة الخمينية، فعلى العكس من ذلك تركزت اعمال حكومة الشاه على مراقبة وقمع حركة مجاهدي خلق وباقي أطياف المعارضة اليسارية الإيرانية، بينما راحت المعارضة الدينية الأكثر شعبية تنتظم حتى قوضت تدريجياً نظام الشاه(٣).

كذلك انتهاك الدستور الإيراني الذي وضع سنة ١٩٠٦، بما في ذلك قمع المعارضة من خلال جهاز الأمن، ولم تكن المهادنة والظهور في موقف الضعف من مصلحته عندما لجأ إليها في الوقت الذي كسبت فيه الثورة زخماً متزايداً.

اما البرنامج الاقتصادي الذي اتبعه الشاه منذ عام ١٩٧٤ لم يواكب الطموحات التي أثارتها عائدات النفط، إضافة إلى تكريسه سياسة احتكار الحزب الواحد، وتزايد حدة التضخم، ثم انتشار الأسواق السوداء.

فقد كان لسوء تقدير سياسة التقشف التي أغضبت الباعة والناس وسوء تقدير قوة المعارضة، حيث أن طبيعة حكومة الشاه، التي منعت بروز أي منافس ذو كفاءة يمكن أن يقود الحكومة، مما أدى إلى ضعف فعالية الحكومة وتدني مستوى الإنتاج، الأمر الذي ساهم بدوره في زرع الخلافات والانقسامات داخل الجيش وبين النخب السياسية، ومن ثم غياب الدعم عن النظام وعدم توفر حلفاء فقد غادر هؤلاء مع أموالهم مع بداية الثورة(٤).

كل ذلك وعدة أسباب أخرى ساهمت في نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية حيث بلغت الاحتجاجات ذروتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، خلال شهر محرم أحد أهم الشهور لدى

المسلمين. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر خرج إلى شوارع طهران نحو مليوني شخص ملئوا ساحة أزادي (شاهياد) مطالبين بإزالة الشاه وعودة الخميني[٥].

في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ غادر الشاه والملكة إيران نزولاً عند طلب رئيس الوزراء الدكتور شابور بختيار، الذي كان لفترة طويلة زعيم المعارضة، وظهرت مشاهد الابتهاج العفوي، ودمرت خلال ساعات "كل رموز سلالة بهلوي"، وأعلن بختيار حل البوليس السرى (سافاك)[٦]، وأفرج عن السجناء السياسيين، ووعد بانتخابات حرة وأمر الجيش بالسماح للمظاهرات الشعبية. وبعد عدة أيام من التوقف سمح بعودة الخميني إلى إيران وطلب إليه تأسيس دولة مثل الفاتيكان في قم، ودعا المعارضة للمساعدة على الحفاظ على الدستور[٧].

في ١ شباط/فبراير ١٩٧٩، عاد الخميني إلى طهران محاطاً بحماس وتحية عدة ملايين من الإيرانيين، إنه بدون جدال قائد الثورة، وأصبح بالنسبة للبعض شخصاً "شبه مقدس". استقبلته لدى ترجله من الطائرة الجموع الحاشدة بتحية: "السلام عليكم أيها الإمام الخميني". أوضح الخميني في كلمة ألقاها في اليوم نفسه شدة رفضه لنظام رئيس الوزراء بختيار، ووعد "سوف أركل أسنانهم لقلعها"، وعين منافسه مهدي باذرخان مؤقتاً رئيساً للوزراء، وقال: "بما أنني قد عينته، فيجب أن يطاع"، واعتبر أنها "حكومة الله" وحذر من عصيانها، فأي عصيان لها "عصيان لله".

لم تكن الثورة الإيرانية قد تجاوزت عامها الأول إلا بأشهر قلائل حتى وجدت نفسها في مواجهة عسكرية طاحنة مع نظام صدام، وبتوجيه وتحريض ودعم وإسناد من أطراف وقوى دولية وإقليمية، توقع الكثيرون أن تطيح تلك المواجهة بالثورة الفتية التي لم تلتقط أنفاسها بعد، ولم تستكمل بناء وضعها الداخلي، ولم تحكم سيطرتها ونفوذها بعد على كل زوايا وتفاصيل المسرح الداخلي، توقع الكثيرون أن تطيح تلك المواجهة بها خلال وقت قصير لا يتعدى بضعة شهور في أقصى التقديرات، وربما لم يدر في خلد أحد أن تلك المواجهة سوف تمتد ثمانية أعوام متواصلة بلا انقطاع[٨].

حيث بدأت الحرب العراقية الإيرانية، في ٢٢ أيلول ١٩٨٠، عندما هاجمت القوات العراقية غرب إيران على طول الحدود المشتركة بين البلدين[٩].

وفي ٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨، أجبر تدهور الاقتصاد الإيراني، المرشد الخميني، على قبول وقف إطلاق النار بوساطة "الأمم المتحدة"، ليعتبر صدام حسين ذلك اليوم بأنه "يوم النصر العظيم"، على حد تعبيره، رغم أن "الأمم المتحدة"، قالت إنه لا نصر لأي طرف[١٠].

المبحث الثاني

التحديات الداخلية في عصر ما بعد الشاه

واجه الاقتصاد الإيرانية العديد من التحديات عقب أربعة عقود من قيام الثورةٍ من تدنِّي دُخول عامَّة الإيرانيين ومستوى معيشة غالبيتهم، وتأخُّر اقتصادهم مقارنةً بدولٍ نفطية مثلهم، على الرغم من اكتشاف النفط بإيران قبل كثيرٍ من دول الشرق الأوسط، وامتلاك الدولة الإيرانية لثرواتٍ طبيعيةٍ وبشريةٍ متنوِّعة، وإرثٍ صناعيٍ وتكنولوجي خلَّفه نظام الشاه الرأسمالي، علاوةً على تميُّز موقعها الجغرافي وجودة تربتها الزراعية، ومع مرور السنوات تخلَّف مستوى الخدمات في الريف؛ ما شجَّع على الهجرة الداخلية للحضر[١١].

على الرغم من امتلاك المقدرات الطبيعية والبشرية، لم تكُن هناك نهضةٌ قائمة على استراتيجيةٍ محدَّدة لإعادة تنظيم وبناء الاقتصاد وفق نموذجٍ اقتصاديٍ صريح، فوجد الإيراني الذي وُلِد بعد الثورة وأصبح اليوم في سنّ الشباب فُرَصًا أفضل للتعليم، لكن دون وظائف كافية بعد التخرُّج، في ظلّ وجود عاطلٍ على الأقلّ من بين كُلّ ثلاثة من حاملي الشهادات العُليا، وإذا وجد وظيفةً فدخلها محدودٌ لا يكفي متطلَّبات الحياة الأساسية، مع تراجع القوّة الشرائية لدخلِه، والارتفاع المستمرّ في الأسعار، الذي كثيرًا ما يتخطَّى ٤٠%، أمّا عن أحوال الفقراء، فبعدما تحسَّنت أوضاعُهم وتراجعت معدَّلات الفقر بالمجتمع خلال العقد الثالث من عُمر الثورة، ما لبثت أن ارتفعت لأكثر ممّا كانت عليه في السبعينات ما قبل الثورة، وأصبح الفقرُ يهدِّد أكثر من ٥٠% من الأُسر الإيرانية، مع كُلّ ما تمتلكُه الدولة الإيرانية من مقدرات، كما لا يزال الاقتصاد الإيراني رهينةَ الاعتماد على القطاعات الأولية المتمثِّلة في النفط والغاز والزراعة، بينما يعاني قطاع الصناعة من التقادُم، ويحتاج لاستثماراتٍ ضخمة للتطوير، في حين اتّصف النمو الاقتصادي بالتذبذُب الحادّ، ولم يتخطَّ المتوسِّط السنوي لنمو اقتصاد إيران خلال الأربعين عامًا المُنصرمة ١.٨%، وهو معدَّلٌ أقلُّ بكثير من نظيره في دولٍ إقليمية تتقارب مع إيران في حجم السُكَّان؛ كتركيا أو مصر، ولا تمتلك وفرةً في موارد الطاقة كإيران، أمّا نصيب الإيراني من الناتج المحلِّي الإجمالي بالأسعار الثابتة؛ فكان أقلّ من ٧ آلاف دولار في العام حتّى عام ٢٠١٧، وهو بذلك أقلّ من نصف المتوسِّط العالمي، بل أقلّ ممّا كان عليه نصيبُ الإيراني من الناتج في عام ١٩٧٨م، أي قبل قيام الثورة بعامٍ واحد؛ وإذا ما أخذنا في الاعتبار التضخُّم الحاد وتغييرات أسعار الصرف خلال آخر عامين؛ فسيكون نصيبُ الإيراني من الناتج المحلِّي أقلّ كثيرًا.

ويعزو بعض الإيرانيين تأخُّر النهضة الاقتصادية للنمو السُكَّاني الكبير، الذي شهدته البلاد بعد ثورة رجال الدين في عام ١٩٧٩، وأسفر هذا النمو عن مضاعفة عدد سُكَّان إيران خلال أربعين

عامًا من ٣٧ مليونًا عام ١٩٧٩ إلى قرابة ٨٤ مليونًا في ٢٠٢٠[١٢]؛ وآخرون يرون السبب في العداء الغربي لأفكار ومبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت سلسلةَ عقوباتٍ دولية ضدّ إيران مُنذ قيام الثورة.

ولا يستطيع أحدٌ أن يُنكر دور سلاسل العقوبات الاقتصادية التي تعرَّضت لها إيران الثورة –ولا تزال– في عرقلةِ التنمية الاقتصادية والنمو المُستدام، لكن الشواهد أثبتت أنّها ليست السببَ الرئيس لتدهوُر الوضع الاقتصادي والمعيشي للإيرانيين في الوقت الراهن. لذا فعندما نتحدَّث عن إخفاق النموذج الإيراني في تحقيق نهضة الإنسان والمرتبط بنهضة الاقتصاد، فإنّنا ننطلق من واقع مؤشِّراتٍ وحقائق واضحة، لا مجرَّد افتراضياتٍ خيالية.

وقد استمرَّت عُزلة الاقتصاد الإيراني عن الخارج، وتحديدًا العالم الغربي لمدَّة ٨ سنوات بعد قيام الثورة، إلى أن ألحَّت الحاجةُ لإعادة إعمار ما دمَّرته الحرب مع العراق، فسمح الخميني ببعض المرونة «المحدودة» في التعامُل مع الغرب قبل وفاته في عام ١٩٨٩م؛ وتجلَّى ذلك في الخطَّة الخمسية الأولى (١٩٩٠–١٩٩٥) والسماح بإنشاء بضعة مناطق حُرَّة في عهد الرئيس هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩–١٩٩٧)، بهدف إعادة إعمار ما دمَّرته الحرب من بُنية تحتية أو إنتاجية، وتوفير ما يحتاج إليه المجتمع من منتجاتٍ وبضائع استهلاكية.

لكن بعد بضعة سنين من المرونة «المحدودة»، قُوبِل تزايُد رأس المال الأجنبي في إيران بمعارضة النُّخب الراديكالية وأصحاب النفوذ الاقتصادي الجُدُد؛ كالحرس الثوري وبعض التجاريين المنتفعين من العُزلة، خشيةَ منافسة رأس المال الأجنبي لهم، والرغبة في مقاومة العولمة والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي وفق رؤية الثورة الإيرانية؛ ومع تأييد المرشد الثاني للثورة لهذه المعارضة، فما كان من الرئيس رفسنجاني إلّا الاستجابة –مضطرًّا– لهذا التوجُّه في دورته الانتخابية الثانية، وتجلَّى ذلك بوضوح في الخطَّة الخمسية الثانية (١٩٩٦–٢٠٠٠)، فتمّ تقليصُ الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، بدايةً من عام ١٩٩٦م.

واستغرقت إيران الثورة حوالي ٢٠ عامًا لمجرَّد إدراك دور الاستثمار الأجنبي في تحفيز النمو الاقتصادي، ولا نتحدَّث عن فتحٍ كاملٍ للأبواب بل مجرَّد السماح الحذِر للبعض وفق شروطٍ مُسبقة، بعدما نصح مركز أبحاث البرلمان الإيراني في عام ١٩٩٩ بضرورة السماح للاستثمارات الأجنبية بالتواجُد، نظرًا لحاجة البلاد لنقل التكنولوجيا والخبرات، وخلو الخطّتين الخمسيتين الأولى والثانية من أي دورٍ يُذكَر للاستثمار الأجنبي في هذا الصدد، وكان هذا خلال عهد تولِّي محمد خاتمي رئاسة البلاد١٩٩٧–٢٠٠٥.

ومع ذلك، رفض مجلس صيانة الدستور تمريرَ مشروع قانون جذبِ وحمايةِ الاستثمار الأجنبي ٣ مرات بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، بحُجَّة أنّ المشروع لم يتضمَّن أيّ شبكات أمان للتعامُل مع احتماليةِ عملِ المستثمرين الأجانب كعُملاء وجواسيس للغرب، وإسرائيل تحديدًا؛ واستمرّ هذا الجِدال إلى أن مرَّر هاشمي رفسنجاني القرار أواخر عام ٢٠٠٢م، بعدما أصبح رئيسًا لمجمع تشخيص مصلحة النظام(١٣).

ومع تولِّي الإرشاد المرشد الحالي آية الله علي خامنئي في حزيران ١٩٨٩م، وفتح المجال لتوجُّهات رفسنجاني الاقتصادية الإصلاحية خلال سنوات رئاسته الأربع الأولى، قَبل أن يدعم معارضي تلك التوجُّهات من المُتشدِّدين في وقتٍ لاحق. ثمّ خفَّف الخِناق مرَّةً أُخرى، تزامنًا مع محاولات الرئيس محمد خاتمي الانفتاحية وتحسين صورة إيران في الخارج، فسمَح له بالحوار مع العالم وبمزيدٍ من التواجُد الأجنبي الاستثماري، وقَبِلَ بتقليل دور الدولة في الاقتصاد لصالح القطاع الخاصّ –شكليًّا– عندما سمح بإعادة تفسير المادَّة ٤٤ من الدستور في يونيو ٢٠٠٥م، التي وُضِعت في عهد الخميني.

وسمحت هذه المادَّة المعدَّلة بخصخصة بعض الشركات العامَّة، وتقييد توسُّع القطاع العام مستقبلًا، مع تخلِّيه عن أيّ أنشطةٍ اقتصادية خارج نِطاق المادَّة ٤٤ ، لصالح القطاع الخاصّ أو التعاوني بنسبة ٢٠% سنويًّا على الأقلّ(١٤). لكن في الواقع العملي، ساعدَ هذا التعديل شركات الحرس الثوري في الاستحواذ على ملكية كُبريات الشركات العامّة، كشركة الاتصالات الإيرانية العامّة.

ولم يلبث أن عاد خامنئي ذاته وشكَّك في جدوى التعاون الاقتصادي والثقة في العالم الغربي، خاصّةً أمريكا وبعض دول أوروبا كبريطانيا وفرنسا، عندما تمّ فرضُ عقوباتٍ اقتصادية أوروبية وأمريكية على إيران في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨م، وطالب في خطاباتِه المُتتالية في مناسباتٍ كرأس السنة الإيرانية، بضرورةِ التكيُّف مع العُزلة، وتبنِّي سياسات «الاقتصاد المقاوم»، لتنقلب سياسةُ المرشد مرَّةً أُخرى لصالح دعم العُزلة والاكتفاء الذاتي، التي تصُبُّ في صالح الكيانات الاقتصادية الكُبرى في البلاد، المدعومة من النظام لا القطاع الخاصّ الضعيف.

من التحديات الداخلية التي واجهتها الجمهورية الإيرانية هو ارتفاع معدل التضخم حيث بقي مرتفعاً في مختلف مراحل الثورة الإسلامية، حيث وصل إلى ما نسبته (٢٥,٥) في المرحلة الأولى بين ١٩٧٩–١٩٨٩، ومعدل (١٧,٣%) في المرحلة الثانية بين ١٩٩٠–٢٠٠٠، مقابل (١١,٣%) عالمياً، وبتحسن ملحوظ في المرحلة الثالثة بين ٢٠٠١–٢٠٠٦ ليصل إلى (١٥,٦%) مقابل (١٢,٣%) عالمياً، إلا أن معدل التضخم ارتفع في إيران منذ عام (٢٠٠٧)

ليصل إلى (٢١%) مقابل (١٤,٦%) عالمياً وذلك نتيجة الضغوطات الدولية مما يؤكد أن الاقتصادي الإيراني ما زال يواجه حالة عدم الاستقرار في تنمية مختلف الموارد[١٥].

يوثِّر في التضخُّم عدة عوامل كالعرض والطلب على السِلع والخدمات، وحجمُ السيولة، وأسعارُ صرف العُملات الأجنبية، ووضعُ الميزان التجاري والسياسات النقدية في البلاد، وأغلبُها عوامل تأثَّرت سلبًا بالخلاف الإيراني مع المجتمع الدولي، وما استتبعهُ من سلاسل عقوباتٍ متتابعة، لكنّ العقوبات الأخيرة كان أثرُها هو الأقوى على تراجُع قيمة العُملة المحلِّية، وزيادة أسعار الصرف الأجنبي، والذي أثَّر بدوره على معدَّلات التضخُّم، وظلّ سعر العُملة المحلِّية مستقرًّا نسبيًا لسنوات بدعمٍ مباشر من الحكومة له.

ففي عام ٢٠١٩م سجَّل مؤشِّر أسعار المستهلكين ارتفاعًا بـ ٤٢% خلال الإثنى عشر شهرًا المُنتهية في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٩، مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وفق مركز الإحصاء الإيراني، في حين سجَّل مؤشِّر أسعار المستهلكين لمجموعةِ الغذاء والشراب ارتفاعًا بـ ٦١% خلال نفس الفترة[١٦]، ومن المعلوم أنّ الغذاء هو المكوِّن الأكبر في إنفاقِ الطبقاتِ الفقيرة، لذا فإنّ أيّ تغيُّرٍ في أسعاره يؤثِّر بشدَّة على حياتهم ومستوى معيشتِهم.

وبالرغم من دور الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية المتكرِّرة التي مرَّت بها إيران في خلق حالة التضخُّم المزمن، لكن هذا لم يُعفِ الحكومات المتعاقبة من مسؤوليتها في رسم سياساتٍ كفؤة تُقلِّل من تكرار الارتفاعات الحادَّة المتكرِّرة (أعوام ١٩٩٥، ٢٠١٣، ٢٠١٩) في الأسعار، على مدى أربعة عقود.

ومن التحديات التي واجهتها الجمهورية الإيرانية مشكلة البطالة كغيرها من الدول، حيث نلاحظ أن معدل البطالة ازداد بنسب معقولة مقارنة مع ظروفها السياسية والاقتصادية، وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان التي تصل إلى ٢,٧% حسب تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٠ من جانب، ومقارنة بمعدل البطالة عالمياً عند مختلف الدول والتي يصل إلى ٧,٨% عند الدول المتقدمة، ومعدل ١٢,٣% عند الدول النامية، من جانب آخر. ونلاحظ أن معدل البطالة في الجمهورية الإسلامية وصل إلى ١٤,٦% خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١، علماً أن الحكومة الإيرانية وفرت منذ عام ١٩٩٠ وحتى نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٥٠٠ ألف فرصة عمل نتيجة استحداثها لما يزيد عن ١٦ ألف مشروع منذ ذلك العام وحتى نهاية عام ٢٠١١ [١٧].

كما اهتمت الحكومة بالصناعات الثقيلة فوصل معدل إنتاجها حتى نهاية عام ٢٠٠٥ إلى ١١ ألف آلة، إلا أنه تراجع بعد ذلك ليصل إلى زيادة متواضعة تقدر بما نسبته ٢% سنوياً منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١١ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والحظر الاقتصادي الدولي، حيث

باتت تصل نسبة عدد الوحدات الصناعية التي يزيد عدد عمالها عن ١٠ أفراد إلى ١٦ في مجال صناعة المواد الغذائية والمشروبات، مقابل (١٥,٧%) في مجال صناعة النسيج والملابس الجاهزة والجلود، و (١٧,١%) في مجال وحدات الآلات الصناعية والمعدات المعدنية، وذلك حسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١١ [١٨].

المبحث الثالث

الإصلاحات السياسية في عصر ما بعد الشاه

وفي خضم كل تلك التحديات المختلفة، كانت بنى وهياكل النظام السياسي الإيراني تنضج وتتكامل وتتبلور، فالانتخابات كانت مبدأ أساسيًا وممارسة حقيقية أسهمت في إضفاء الهوية الديمقراطية على النظام، فكانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات مجلس الخبراء، وانتخابات المجالس البلدية (المحلية)، ولم تعطل ظروف واستحقاقات الحرب ومجمل الظروف والأوضاع الاستثنائية أيًّا منها[١٩].

يمكن ملاحظة أن سبعة رؤساء للجمهورية تعاقبوا خلال اثنين وأربعين عامًا على إدارة شؤون البلاد عبر الانتخابات، وأن هناك إحدى عشرة دورة لمجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، بل إنه حتى قائد الثورة يتم اختياره وفق سياقات ديمقراطية دستورية. وإلى جانب الآليات والسياقات الديمقراطية في تداول السلطة في مختلف المفاصل، وبشتى المستويات، كان هناك الحرص والاهتمام الكبير على المحافظة على الهوية الإسلامية للثورة، التي تم التصويت عليها في استفتاء شعبي عام في وقت مبكر بعد الانتصار، وتم تثبيت ذلك في الدستور، والمحافظة على الهوية الإسلامية مثل واحد من أبرز وأولى المهام التي وقعت على عاتق المتصدرين للأمور، وواحدة من أبرز وأخطر وأصعب التحديات أمامهم. وهنا تجلى واضحًا البعد الثقافي للثورة الى جانب الأبعاد السياسية والعقائدية لها، في كل مفاصل الحراك المجتمعي، مثل المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف توجهاتها واهتمامها، وفي وسائل الإعلام، فضلًا عن المساجد ومختلف أماكن العبادة [٢٠].

تجلت الإصلاحات السياسية في تأكيد الهوية الاسلامية حيث تبنت الجمهورية الإيرانية منذ تأسيسها خطابًا دينيا وسياسيا جذريا، اعتمد الإسلام السياسي – المذهبي والطائفي منهجا، عبر قيام دولة إسلامية تطبق الشريعة في الداخل ومحاولة تعميم هذا النموذج، إلى الدول الإسلامية الأخرى، عبر دعم الحركات الشيعية في مختلف دول العالم، ودعم حركات التحرر العالمي في العالم كله، إذ رفعت إيران شعارات ثورية جديدة ومصطلحات مثل «المستضعفون في

مواجهة الاستكبار العالمي»، و«أميركا الشيطان الأكبر»، و«إسرائيل غدة سرطانية يجب إزالتها»، و«الموت لإسرائيل، الموت لأميركا»، و«الموت لروسيا»، والدعوة إلى إسقاط عديد من الأنظمة العربية والإسلامية[٢١].

وكان من أبرز مبادئ الثورة على مستوى السياسة الخارجية مبدأ نصرة الشعوب المستضعفة الذي وظف في غير محله، بل ووظف في دعم المستبدين في أحايين كثيرة كما هو في الحالة السورية، وهو ما عُرف بمبدأ تصدير الثورة». فقد كان الخميني يعد نفسه أنه ولي أمر المسلمين جميعًا وإمام الأمة الإسلامية كلها، وليس فقط قائدًا للجمهورية الإيرانية، أو للشيعة فقط، بل هو يستمد إمامته ومشروعيته، بحسب اعتقاده من الإمام المهدي الغائب، كونه نائبا له، ومهمته تقضي بنشر الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي وتحرير المضطهدين والمستضعفين في العالم أجمع. من هنا دعا إلى الوحدة الإسلامية بين السنة والشيعة وإلى اتحاد الأمة الإسلامية كلها، تحت مظلة الجمهورية الإيرانية، بقيادته[٢٢].

وقد أشار الدستور الإيراني إلى ذلك باعتبار المسلمين أمة واحدة انطلاقا من الآية القرآنية ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾[٢٣]. تقول المادة ١١: «إن المسلمين أمة واحدة، وإن على الحكومة الإسلامية أن تقيم كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي» [٢٤].

وتشير مقدمة الدستور إلى أن الهدف من إقامة الحكومة الإسلامية هو هداية الإنسان للسير نحو النظام الإلهي كي توجد الظروف المناسبة لظهور المواهب وتفتحها في سبيل نمو الأخلاق الإلهية في الإنسان، وذلك بالتعاون المشترك بين جميع أفراد المجتمع في مسيرة التطور الاجتماعي، وبناءً عليه يقوم الدستور بإعداد الظروف اللازمة كي تتحقق حكومة المستضعفين في الأرض»[٢٥] ، طبقًا للآية القرآنية: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[٢٦].

وعلى الرغم من أن المادة الثالثة من الدستور تنص على أن تنظيم السياسة الخارجية للبلاد يقوم على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم، فإن المادة ١٥٤ تقول إن جمهورية إيران الإسلامية تعد «سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعد الاستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل حقا لجميع الناس في جميع أرجاء العالم، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم

بحماية النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم. وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى»[٢٧].

ولعل هاتين المادتين تبرران للنظام دعم الحركات الشيعية والتواصل مع الجماعات الأدنى في الدول الوطنية والقفز على مفهوم الدولة وإحداث نوع من الضغط على الدول الأخرى للابتزاز السياسي أو للاستفزاز للدخول تحت الولاء الإيراني. وهو ما يسميه النظام بدعم الحركات التحررية والمعارضة في الدول الأخرى[٢٨].

كما تم رفض التبعية الغربية فقد كان لمؤسِّس النظام الإيراني روح الله الخميني مقولةٌ مشهورة أصبحت فيما بعد الأساسَ الذي يبني عليه النظام الإيراني سياساته المُناهضة للغرب، جاء فيها «علينا أن نكون حذرين، ونُحلِّل ما يفعله أعداؤنا، دعونا نرى ما يهتّمون به كثيرًا، ومن خلال ذلك علينا أن نفهم أنّ ما يُصرُّون عليه هو ما لن يكون في مصلحة المسلمين والإنسانية. نحن بحاجةٍ لمعرفة ما يريدون من أقوالهم وأفعالهم، وما يتعيَّن علينا القيام به هو: أيًّا كان المسارُ الذي يختارونه، علينا أن نختار المسارَ المعاكس له»[٢٩].

كرَّس المؤسِّس والمرشد الأوّل للثورة الخميني (١٩٠٢-١٩٨٩م)، في خطاباته الثورية قبل وبعد الثورة، تبنِّي أفكار الاستقلال الاقتصادي، باعتماد النمو الاقتصادي على الموارد الذاتية فقط، دونَ أيّ تعاوُنٍ مع الأجانب، مع ضرورة مقاومة الغرب بكُلّ ما يمثِّله من قِيَم ومفاهيم وأفكار تُمثِّل انخراطًا في العولمة الاقتصادية؛ ما سيُهدِّد استقلال إيران، لا على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على كافَّة المستويات، خاصّةً السياسية والثقافية، كما لعبت أفكارُ بعض رجال الدين الشيعة دورًا مهمًّا، في تكوين الرؤية الاقتصادية للمرشد. وكان لكتاب «اقتصادنا» لرجل الدين الشيعي العراقي محمد باقر الصدر، تأثيرٌ مهمّ على فِكر الخميني الاقتصادي قَبل قيام الثورة[٣٠]، إذ دعا الصدر لنظامٍ اقتصادي تُهيمن عليه الدولة فقط، وينظر للغرب وما يمثِّله من عولمةٍ ورأسمالية على أنّهما عوامُل مُهدِّدة للثقافة الإسلامية.

وكان الاقتصادي المُقيم في باريس وأوّل رئيسٍ للجمهورية الإيرانية بعد الثورة، أبو الحسن بني صدر، من أبرز المؤيِّدين لأفكار رجلُ الدين باقر الصدر الاقتصادية، وظهر ذلك عند تأليفه لكتابٍ أطلق عليه «الاقتصاد التوحيدي»، كان له تأثيرٌ في الأفكار الاقتصادية الثورية، المتماشية مع لغة اليسار الاقتصادي السائدة ما قَبل الثورة، والداعِمة لاقتصادٍ إسلاميٍ معادٍ لأفكارِ وتوجُّهات الغرب؛ وظهرت هذه التوجُّهات في شعارات التظاهُرات قَبل الثورة، مِثل «لا شيوعية ولا إمبريالية.. فقط قيادة إسلامية»؛ لذا لاقت أفكار أبو الحسن إعجابَ كثيرٍ من

رجالِ الدين الإيرانيين، وعلى رأسهم الخميني نفسه، وصادَق عليها وفتح لها مجالَ التطبيق، بعدما عاد من منفاه بفرنسا عقِب رحيل الشاه.

لقد حدثت تطوُّراتٌ إيجابية في حياة بعض الإيرانيين ما بعد الثورة، ظهر أبرزُها على المستوى الاجتماعي للطبقات المُعدَمة والريفية، بعد تحوُّل تركيز الدولة من التحيُّز لصالح النُّخب والحضر، كما كان في عهد الشاه، إلى التحيُّز الشعبوي والريفي، والتوسُّع في إيصال الخدمات الأساسية، كالكهرباء والماء والتعليم إلى الريف المُعدَم في بداية عهد الجمهورية الجديدة، بمساعدةِ طفرة أسعار النفط في ذلك الوقت[٣١].

الخاتمة:

لا شك أن الجهورية الإسلامية الإيرانية نجحت الى حد كبير جدًا في بناء علاقات متوازنة مع محيطها الإقليمي رغم أجواء ومناخات الحروب والصراعات الدموية، والضغوطات الاقتصادية وسياسات الحصار الجائرة، وكذلك نجحت في بناء علاقات متوازنة مع مختلف أطراف المجتمع الدولي، لا سيما المهمة منها، كالاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا والصين وغيرها، واضطلعت بأدوار إيجابية في معالجة أزمات ومشكلات غير قليلة، ونجحت في إحباط كثير من المؤامرات والمخططات الهادفة الى زعزعة استقرارها الداخلي، وإقحامها في دوامة صراعات مع هذا الطرف أو ذاك لإضعاف قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وبما أن إيران باتت اليوم تقف في مقدمة قوى محور المقاومة، وتعد رأس الرمح الموجه لواشنطن و"تل ابيب"، فإن من يتابع ويدقق في طبيعة وجوهر ومضمون السياسات الأميركية الغربية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الوقت الحاضر، يجدها لا تختلف عن سياساتها قبل أربعة عقود دون أن تجني شيئًا، رغم تعاقب العديد من الرؤساء الجمهوريين والديمقراطيين على البيت الأبيض.

خلص البحث إلى النتيجة التالية:

٦.كان حاصل ظهور عصر جديد نتيجة العديد من الأخطاء المتراكمة من قبل الشاه اتجاه الشعب الإيراني الذي رفض واقعه المتردي وعمل على إقامة واقع جديد يتمثل بمبادئ جديدة تمثلت بالسلطة الحاكمة التي تحتويها ولاية الفقيه.

٧.تمكنت الجمهورية الإيرانية الإسلامية من مواجهة العديد من التحديات الكبيرة والخطيرة التي واجهتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وإن لم يكن ذلك بشكل كامل.

٨. تمكنت الجمهورية الإيرانية الإسلامية من البقاء والصمود، والتحول الى قوة إقليمية فاعلة ومؤثرة.

٩.تمكنت الجمهورية الإيرانية الإسلامية من إقامة نظام سياسي متميز مؤكدة فيه الهوية الإسلامية بوصفها طريقة دينية عقائدية صالحة في إقامة نظام سياسي حاكم.

١٠.نجحت الجمهورية الإيرانية الإسلامية الفتية في التوفيق بين الثوابت الوطنية والدينية ومصداقية الشعارات التي رفعتها من جهة، وبين المصالح السياسية والاقتصادية التي يفرض الواقع الاهتمام بها وعدم إهمالها في ظل حقائق ومعطيات إقليمية ودولية لا يحتمل انعزال وانكفاء أيًا من مكوناته من جهة أخرى.

الهوامش

(١) السيد زهرة، الثورة الإيرانية الابعاد الاجتماعية والسياسية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٥م)، ص ٢٧٠.

(٢) داليا مؤنس عوض، أسباب الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، ((بحوث الشرق الأوسط)) (مجلة)، العدد الأربعون، ص ٢١٥.

(٣)داليا مؤنس عوض، أسباب الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، ص ٢١٦.

(٤)أحمد عبد القادر الشاذلي، سقوط الشاه العلل والأسباب، (مصر: جامعة المنوفية، ١٩٩٥م)، ص ٣٠٦.

(٥) زهير ماريديني، الثورة الإيرانية بين الواقع والاسطورة، (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٦م)، ص١١٢.

(٦) السافاك: هو اختصار لجهاز مخابرات الامن الإيراني تأسس في ٢/٣/١٩٥٧ بدعم من الموساد الاسرائيلي والمخابرات الامريكية ليحل محل الاجهزة العسكرية وليقضي على الحركات المعارضة للشاه وكان أول رئيس له تيمور بختيار حل الجهاز عام ١٩٧٩م واعدم اغلب اعضائه.

جلال الدين مدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، (طهران: منظمة الاعلام الإسلامي، ١٩٩٤م)، ص٢٠٧- ٢١٣ ؛ روافد جبار شرهان الحسناوي، نشاط جهاز المخابرات الإيرانية السافاك ١٩٥٧-١٩٧٩م، ((آداب المستنصرية)) (مجلة)، بغداد ، ٢٠١٦م ، العدد ٧٢ ، ص٦-٢٥.

(٧) سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م)، ص ٣٢.

(٨) عادل الجبوري، الثورة الإيرانية .. إنجازات وفرص من رحم التحديات، ٢٠٢٤، موقع العهد: https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=28378&cid=165

(٩) بيار سالينجر، أريك لوران، حرب الخليج، (بيروت: شركة المطبوعات، ط١١، ١٩٩٣م)، ص ٣٤.

(١٠) نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٤)، ص١٢٠.

(١١) جواد كاظم حميد، التنمية الاقتصادية في الرؤى الإسلامية مع إشارة إلى تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران، ((دراسات إيرانية)) (مجلة)، جامعة البصرة، ٢٠١٤م، العدد (١٠-١١)، ص ١٠٩.

(12) Iran Population live 2020, World Meters.info, 21 April 2020. https://bit.ly/2PU290P

(١٣) بساران اواليلى، الثورة الإسلامية والاقتصاد صراع النخب حول استقلال الاقتصاد الإيراني، ترجمة: صبحي مجدي، (بيروت: دار التنوير للنشر، ٢٠١١م)، ص١٨٠.

(١٤) حسين موسوي، الاقتصاد الإيراني: ضرورة التصحيح البنيوي، ((شؤون الأوسط)) (مجلة)، ٢٠٠١م ، العدد ١٠٤، ص ١٧٧.

(١٥) محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات ايران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية، ((دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية)) (مجلة)، المجلد ٤٠، العدد ٢، ٢٠١٣، ص ٤٥٥.

(16) Financial Tribune, " Iran's Consumer Inflation at 42%" 25 Oct. 2019. https://bit.ly/3bbFdlB

(١٧) أنس التكريتي، الأمن العربي والإسلامي، ايران نقطة البحث، (لندن: مركز قرطبة، ٢٠١١م)، ص ٤٤.

(١٨) محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية، ص ٤٥٥– ٤٥٦.

(١٩)عادل الجبوري، الثورة الإيرانية .. إنجازات وفرص من رحم التحديات، ٢٠٢٤، موقع العهد: https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=28378&cid=165

(٢٠) عادل الجبوري، الثورة الإيرانية .. إنجازات وفرص من رحم التحديات، ٢٠٢٤، موقع العهد: https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=28378&cid=165

(٢١) هيثم مزاحم، الدين والدولة في إيران أثر ولاية الفقيه على السياسات الداخلية والخارجية، ((الدراسات الإيرانية)) (مجلة)، ٢٠١٧م، العدد الخامس، ص ٢٣.

(٢٢) محمد بن صقر السلمي، محمد الصياد، الفقيه والدين والسلطة.. جدلية الفكر السياسي الشيعي بين المرجعيتين العربية والإيرانية، (الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ٢٠١٧م)، ص١٣٠.

(٢٣) القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية: ٩٢

(٢٤) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، (دمشق: المركز الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ١٩٨٥م)، ج١، ص ٤٣.

(٢٥) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ص ٢٩–٣٠.

(٢٦) القرآن الكريم، سورة القصص، الآية: ٥

(٢٧) هيثم مزاحم، الدين والدولة في إيران، ص ٢٤.

(٢٨) هيثم مزاحم، الدين والدولة في إيران، ص ٢٥.

(٢٩) مجيد محمدي، راديو فردا، «دشمنى اسلامگرايانه با غرب چه نتايجى دارد؟»، ٢٩ خرداد ١٣٩٩ هـ. ش، تاريخ الاطلاع ١٧ يونيو ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3e8dYe0 .

(٣٠) بساران اواليلى، الثورة الإسلامية والاقتصاد، ص ٥٠.

(31) Djavad Salehi Isfahani, BROOKINGS, "Iran's economy 40 years after the Islamic Revolution", 14 Mars 2019, Accessed: 5 Nov. 2019. https://brook.gs/3b9dcLA

قائمة المصادر والمراجع:

١.القرآن الكريم

٢.أحمد عبد القادر الشاذلي، سقوط الشاه العلل والأسباب، (مصر: جامعة المنوفية، ١٩٩٥م).

٣.أنس التكريتي، الأمن العربي والإسلامي، ايران نقطة البحث، (لندن: مركز قرطبة، ٢٠١١م).

٤.بساران اواليلى، الثورة الإسلامية والاقتصاد صراع النخب حول استقلال الاقتصاد الإيراني، ترجمة: صبحي مجدي، (بيروت: دار التنوير للنشر، ٢٠١١م).
٥.بيار سالينجر، أريك لوران، حرب الخليج، (بيروت: شركة المطبوعات، ط١١، ١٩٩٣م).
٦.جلال الدين مدني، تاريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، (طهران: منظمة الاعلام الإسلامي، ١٩٩٤م).
٧.جواد كاظم حميد، التنمية الاقتصادية في الرؤى الإسلامية مع إشارة إلى تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران، ((دراسات إيرانية)) (مجلة)، جامعة البصرة، ٢٠١٤م، العدد (١٠-١١).
٨.حسين موسوي، الاقتصاد الإيراني: ضرورة التصحيح البنيوي، ((شؤون الأوسط)) (مجلة)، ٢٠٠١م ، العدد ١٠٤.
٩.داليا مؤنس عوض، أسباب الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، ((بحوث الشرق الأوسط)) (مجلة)، العدد الأربعون.
١٠.دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، (دمشق: المركز الثقافي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ١٩٨٥م).
١١.روافد جبار شرهان الحسناوي، نشاط جهاز المخابرات الإيرانية السافاك ١٩٥٧-١٩٧٩م، ((آداب المستنصرية)) (مجلة)، بغداد ، ٢٠١٦م ، العدد ٧٢.
١٢.زهير ماريديني، الثورة الإيرانية بين الواقع والاسطورة، (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٦م).
١٣.سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية، ترجمة: عبد الوهاب علوب، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م).
١٤.السيد زهرة، الثورة الإيرانية الابعاد الاجتماعية والسياسية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٨٥م).
١٥.محمد أحمد المقداد، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات ايران الإقليمية العلاقات الإيرانية – العربية، ((دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية)) (مجلة)، المجلد ٤٠، العدد ٢، ٢٠١٣.
١٦.محمد بن صقر السلمي، محمد الصياد، الفقيه والدين والسلطة.. جدلية الفكر السياسي الشيعي بين المرجعيتين العربية والإيرانية، (الرياض: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ٢٠١٧م).
١٧.نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٤).
١٨.هيثم مزاحم، الدين والدولة في إيران أثر ولاية الفقيه على السياسات الداخلية والخارجية، ((الدراسات الإيرانية)) (مجلة)، ٢٠١٧م، العدد الخامس.

المواقع الالكترونية:

١.عادل الجبوري، الثورة الإيرانية .. إنجازات وفرص من رحم التحديات، ٢٠٢٤، موقع العهد:
https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=28378&cid=165
٢.مجيد محمدي، راديو فردا، «دشمنى اسلامگرايانه با غرب چه نتايجى دارد؟»، ٢٩ خرداد ١٣٩٩ هـ. ش، تاريخ الاطلاع ١٧ يونيو ٢٠٢٠م، https://bit.ly/3e8dYe0 .
3.Djavad Salehi Isfahani, BROOKINGS, "Iran's economy 40 years after the Islamic Revolution", 14 Mars 2019, Accessed: 5 Nov. 2019. https://brook.gs/3b9dcLA
4.Iran Population live 2020, World Meters.info, 21 April 2020. https://bit.ly/2PU290P

5.Financial Tribune, ” Iran’s Consumer Inflation at 42%” 25 Oct. 2019. https://bit.ly/3bbFdlB

References

1.The Holy Quran

2.Ahmed Abdul Qader Al-Shadhili, *The Fall of the Shah: Causes and Reasons*, (Egypt: Menoufia University, 1995).

3.Anas Al-Tikriti, *Arab and Islamic Security: Iran as a Research Point*, (London: Cordoba Center, 2011).

4.Basaran Awalili, *The Islamic Revolution and the Economy: Elite Struggles for Iranian Economic Independence*, translated by Sobhi Majdi, (Beirut: Dar Al-Tanweer for Publishing, 2011).

5.Pierre Salinger and Eric Laurent, *The Gulf War*, (Beirut: Printing Company, 11th edition, 1993).

6.Jalal Al-Din Madani, *Contemporary Political History of Iran*, translated by Salem Mashkoor, (Tehran: Islamic Media Organization, 1994).

7.Jawad Kazem Hamid, *Economic Development in Islamic Perspectives with Reference to the Experience of the Islamic Republic of Iran*, *Iranian Studies* (Journal), University of Basra, 2014, Issue (10-11).

8.Hussein Mousavi, *The Iranian Economy: The Necessity of Structural Correction*, *Middle East Affairs* (Journal), 2001, Issue 104.

9.Dalia Mounes Awad, *Causes of the Islamic Revolution in Iran 1979*, *Middle Eastern Research* (Journal), Issue Forty.

10.Constitution of the Islamic Republic of Iran, (Damascus: Cultural Center of the Islamic Republic of Iran, 1985).

11.Rawafid Jabar Sharhan Al-Hussnawi, *Activity of the Iranian Intelligence Agency SAVAK 1957-1979*, *Al-Mustansiriya Literature* (Journal), Baghdad, 2016, Issue 72.

12.Zuhair Mardini, *The Iranian Revolution: Between Reality and Myth*, (Beirut: Dar Iqraa, 1986).

13.Sabhar Dhabi, *The Story of the Iranian Revolution*, translated by Abdul Wahab Al-Oloub, (Cairo: Supreme Council of Culture, 2004).

14.Sayyid Zahra, *The Iranian Revolution: Social and Political Dimensions*, (Cairo: Center for Political and Strategic Studies, 1985).

15.Muhammad Ahmad Al-Muqdad, *The Impact of Internal and External Iranian Variables on Iran's Regional Orientation: Iranian-Arab Relations*, *Humanities and Social Sciences Studies* (Journal), Volume 40, Issue 2, 2013.

16.Muhammad bin Saqr Al-Sulami and Muhammad Al-Sayyad, *The Jurist, Religion, and Authority: The Dialectic of Shiite Political Thought Between Arab and Iranian References*, (Riyadh: Gulf Center for Iranian Studies, 2017).
17.Nizar Abdul Karim Faisal Al-Khazraji, *The Iraq-Iran War 1980-1988*, (Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 2014).
18.Haitham Mazahim, *Religion and State in Iran: The Impact of the Guardianship of the Jurist on Domestic and Foreign Policies*, *Iranian Studies* (Journal), 2017, Issue Five.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٢